هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية البديل الأمثل

لحل مشكلة تأخر بعض عملاء البنوك الإسلامية اليمنية في سداد أقساط تمويلات المرابحة

حسين عمر عبد الله سالم الوهاشي
المستشار الفني للشئون الائتمانية للقائم بأعمال الرئيس التنفيذي
البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار - الجمهورية اليمنية

إن البنوك الإسلامية بوضعها الحاضر، حيث تمثل الديون الغالبية العظمى من أصول المصرف، تواجه مخاطر أعلى نسبياً من تلك التي تواجهها البنوك الربوية، لأن إمكانيات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية محدودة نظراً لتقيدها بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، غير أنه لا يمكن أن نقر بأن نموذج المصرف الإسلامي يجب أن يواجه معدلاً أعلى من المخاطر، إذ أن النموذج الإسلامي تحوي محفظته الاستثمارية أنواع متعددة من صيغ التمويل الاستثماري مثل المشاركات والمضاربات، وله إمكانيات متاحة كافية ضمن نطاق الجواز الشرعي لمواجهة مصادر الخطر، ولا يصطدم عند محاولة معالجته بأي ضوابط شرعية، كما أن هذه الصيغ تمتاز بقدرتها على استيعاب جميع المخاطر المحتملة وإدخالها ضمن الربح.

أثبتت التجربة العملية في قطاع التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية اليمنية أن مشكلة تأخر بعض العملاء في سداد أقساط تمويلات بيع المرابحة للآمر بالشراء تعد أم المشاكل في تلك البنوك، وآثارها السلبية على موارد تلك البنوك ليست بالهينة، فأموالها مجمدة طرف عملاءها المتأخرين في السداد، وجزء من صافي أرباحها تم احتجازه كمخصصات ديون، وجزء آخر من أرباحها محجوز نتيجةً لهذه المشكلة (أرباح التمويلات التي لم تسدد أقساطها) .

وقد سعت البنوك الإسلامية اليمنية جاهدةً لمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن هذه المشكلة وجربت العديد من البدائل المتاحة لديها، فمعظمها كان ضمن إطار الجواز الشرعي إلا أنها أخفقت في معالجة الآثار السلبية الناتجة عن مشكلة التأخر في السداد، لكن إحدى تلك البدائل التي تم استخدامها خرج عن نطاق الجواز الشرعي في بادرة خطيرة منذ بدء تجربة البنوك الإسلامية في اليمن، بل إن النتائج الأولية الناتجة عن استخدام هذا البديل كانت سلبية وكارثية على موارد البنك الإسلامي الذي قرر استخدام هذا البديل .

وسعياً في المساهمة لإيجاد حل لهذه المشكلة التي عانت ومازالت تعاني منها البنوك الإسلامية عموماً، وتتجرع آثارها السلبية الكبيرة على مواردها . قمت بتنفيذ هذه الدراسة المهنية وتوصلت إلى بديل جديد يتضمن تعديلاً في السياسات والإجراءات المعمول بها حالياً عند منح تمويل بيع المرابحة للآمر بالشراء تنتهي بمعالجة هذه

المشكلة والحد من آثارها السلبية، كما أن تنفيذ هذا البديل المقترح يتم في إطار الجواز الشرعي، ويلتزم التزاماً تاماً بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وخاصة المعيار الشرعي رقم (٣) "المدين المماطل" ولا يصطدم عند معالجته بأي ضوابط شرعية تضمنها هذا المعيار باعتبار المماطلة في الدين والتأخر في سداد أقساط المرابحة هو موضوعنا الرئيسي.

وقد أطلقت على هذا البديل إسم "حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية" باعتباره منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تنتهي بمعالجة هذه المشكلة.

علماً بأنه تم تنفيذ هذه الدراسة في أوائل البنوك الإسلامية اليمنية التي تأسست عند بدء تجربة البنوك الإسلامية في اليمن وهي: البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار، وبنك سبأ الإسلامي، وبنك التضامن الإسلامي الدولي، وبنك اليمن البحرين الشامل، كما أن هذه الدراسة موجهة بدرجة أساسية إلى المسئولين عن التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية باعتبار أنها تتضمن تعديلات في السياسات والإجراءات والمعالجات المحاسبية عند منح تمويل بيع مرابحة للآمر بالشراء.

والدراسة التي بين أيدينا تتضمن فصلين: مشكلة تأخر بعض عملاء البنوك الإسلامية في سداد أقساط تمويلات المرابحة. وبديلاً مقترحاً لحل المشكلة أسميناه "حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية".

مشكلة تأخر بعض عملاء البنوك الإسلامية في سداد أقساط تمويلات بيع المرابحة للآمر بالشراء:

تعرف مشكلة تأخر بعض عملاء البنوك الاسلامية في سداد أقساط تمويلات بيع المرابحة بأنها تلك المشكلة التي تنشأ عند حلول موعد استحقاق أقساط تمويل المرابحة وعدم قيام العميل بسداد تلك الأقساط.

وهناك سببان رئيسيان لتأخر العملاء في السداد: الأول: عدم قدرة العميل على سداد قيمة القسط، والثاني: عدم رغبة العميل في سداد قيمة القسط مع توفر قيمته لديه وهو ما نسميه بالمماطلة في السداد.

لكننا إذا تعمّقنا أكثر في المتسبب الحقيقي لنشوء هذه المشكلة سنجد أنه التقصير في تنفيذ دراسة ائتمانية سليمة وعدم تقدير المخاطر الائتمانية من منح التمويل حسب الأصول، وهو ما يعني أنه كان بإمكان فريق العمل في البنك التنبؤ بحدوث المشكلة في حالة تنفيذ دراسة ائتمانية سليمة حسب الأصول ودراسة معايير الائتمان (5Cs) بشكل متكامل وخاصة معياري القدرة والشخصية، حيث أن معيار القدرة يعطي لفريق العمل المختص بدراسة طلب التمويل في البنك صورة واضحة عن قدرة العميل المالية ومدى قدرته على سداد أقساط تمويل المرابحة في مواعيدها، كما أن معيار الشخصية يعطي صورة واضحة عن مسموعات العميل الأدبية

والتجارية ومدى التزامه بتنفيذ اتفاقاته مع الغير ومدى وفائه في سداد التزاماته، ويمكن من خلال دراسة معيار الشخصية تحديد ما إذا كان العميل مماطل في السداد أم لا .

وتلتزم البنوك الاسلامية بالمعايير والضوابط الشرعية المعمول بها في المؤسسات المالية الاسلامية، وقد ورد ضمن المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار الشرعي رقم (٣) "المدين المماطل" والذي حدّد بوضوح كافة الاحكام الشرعية في كيفية التعامل مع العميل المماطل في السداد .

أهم الآثار السلبية الناتجة عن مشكلة التأخر في سداد أقساط المرابحة هي :

١ . احتساب مخصصات الديون في نهاية كل عام مالي .

٢ . تجميد جزء من أموال تلك البنوك الإسلامية دون إعادة استثمار وينتج عنه ما يسمى بخسارة الفرصة البديلة الناتجة عن التأخر في سداد الأقساط .

٣ . إنفاق تكاليف إضافية لتنفيذ عملية المتابعة والتحصيل بالطرق الودية، حيث تضطر بعض البنوك إلى تخصيص إدارة أو قسم للمتابعة والتحصيل وما يترتب على ذلك من مستلزمات ومرتبات لفريق العمل ونفقات تشغيلية وغيرها من المصروفات .

٤ . إنفاق تكاليف إضافية لتنفيذ عملية المتابعة والتحصيل بالطرق القانونية، حيث أن أجور المحاماة عموماً مكلفة، وإجراءات المحاكم طويلة .

٥ . خسارة تلك البنوك الإسلامية لجزء من حصتها السوقية نتيجة خسارتها لبعض عملائها بسبب عدم قدرتها على منح تمويلات جديدة لهم، وهو ما يؤدي إلى فقدانها لقدرتها التنافسية عموماً .

ونظراً لأهمية الأثرين السلبيين الأول والثاني سنستعرض أهم الأعباء المالية المترتبة عليهما :

أولاً : احتساب مخصصات الديون في نهاية كل عام مالي :

يتم احتساب مخصصات الديون في نهاية كل عام مالي، وهذا الإجراء إجراء قانوني تلتزم به جميع البنوك العاملة في اليمن وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني ومنشوراته والقوانين النافذة، إلى جانب أنه إجراء تفرضه الأصول والأعراف المحاسبية الدولية .

ويتم احتساب مخصصات الديون في البنوك الإسلامية اليمنية تبعاً لتصنيفات تلك الديون، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الواردة في المنشور الدوري رقم (٦) لسنة ١٩٩٦ م ، والمنشور الدوري رقم (٥) لسنة

١٩٩٨ م والذي يعتبر ملحق له والخاص بتصنيف الائتمان وتكوين المخصصات ، وبناءاً عليه فإنه لابد من احتساب مخصصات ديون بنهاية كل عام مالي وفقاً لتصنيف كل دين كما في الجدول التالي :

مدة تأخير الديون	تصنيف الديون	المخصص المطلوب
أقل من 90 يوماً	منتظم (غير مصنف)* / وتحت المراقبة**	%1
90 يوماً وأقل من 180يوماً	دون المستوى	%15
180 يوماً وأقل من 360 يوماً	مشكوك في تحصيله	%45
360 يوماً فأكثر	رديء	%100

ومن خلال الاطلاع والمراجعة للقوائم المالية والحسابات الختامية الخاصة بالبنوك الإسلامية اليمنية، ودراسة حجم المخصصات السنوية التي تم احتسابها، اخترنا واحداً من أكبر البنوك الإسلامية اليمنية كمثال لدراسة وتحليل أرصدة تمويلات المرابحة (المنتظمة وغير المنتظمة) وكذا أرصدة مخصص تمويلات المرابحة، وبعض النسب المرتبطة بها، للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥م)، وقد كانت النتيجة كالتالي :

ارتفع حجم أرصدة مخصصات الديون من مليار ريال يمني في العام ٢٠٠٥ ليصل إلى حوالي (٥.٥٩) مليار ريال يمني في العام ٢٠١٥، كما ارتفعت نسبة رصيد مخصصات الديون إلى رصيد المرابحات من (٢.٥٤٪) في العام ٢٠٠٥ لتصل هذه النسبة إلى (١٤.٣٣٪) في العام ٢٠١٥ .

هذه المؤشرات في واحد من أكبر البنوك الإسلامية من حيث رأس المال ومن حيث حجم رصيد الودائع المتاح للاستثمار، فكيف سيكون الحال بباقي البنوك الإسلامية اليمنية !! لاشك أن الوضع سيكون أسوأ بكثير.

لاشك أن هذه المؤشرات تعكس حجم الضرر التي تتعرض له البنوك الإسلامية اليمنية نتيجة احتساب المخصصات الناتج عن مشكلة التأخر في السداد، كما أنها تعكس حجم الأثر السلبي الناتج عن احتساب مثل هذه المخصصات على عائد الاستثمار الموزع على عملاء الودائع الاستثمارية والمساهمين في البنك، إذ أنه مما لاشك فيه أن بقاء مثل هذه المبالغ في وعاء الأرباح القابلة للتوزيع كان سيساهم مساهمة فعّالة في رفع نسبة العائد الموزع على عملاء الودائع الاستثمارية ومساهمي البنك .

ثانياً : خسارة الفرصة البديلة الناتجة عن التأخر في سداد الأقساط :

يمكن القول أنها الخسارة الناتجة عن ضياع فرص إعادة استثمار المبالغ التي تأخر سدادها، على اعتبار أن خطة الاستثمار الداخلي للبنوك الإسلامية قائمة على أساس التشغيل الكامل للموارد المتاحة للاستثمار، ويمكن احتساب خسارة الفرصة البديلة بطريقة بسيطة كما يلي:

قيمة خسارة الفرصة البديلة الناتجة عن تأخر عميل في سداد أقساط تمويل مرابحة معيّن	=	إجمالي عدد أيام تأخر العميل في سداد جميع أقساط تمويل المرابحة X قيمة الربح اليومي المستهدف من تمويل المرابحة
قيمة الربح اليومي المستهدف من تمويل المرابحة	=	قيمة الأرباح المستهدفة من تمويل المرابحة / عدد أيام فترة تمويل المرابحة

الإجراءات التي نفذتها البنوك الإسلامية اليمنية لتعويض خسارتها الناتجة عن تأخر بعض عملائها في سداد أقساط تمويلات المرابحة:

الإجراء الأول: بعض البنوك الإسلامية اليمنية تعاملت مع العميل الذي تأخر في سداد أقساط تمويل مرابحة وفقاً لما يلي:

- قامت بدراسة حجم التأخر في السداد الذي حدث في التمويل الأول وقدرت حجم خسارتها.
- قامت بتعويض خسارة الفرصة البديلة الناتجة عن التأخر في سداد التمويل الأول دفعةً واحدة في التمويل التالي له وذلك بإضافة ما يعادل قيمة خسارتها في التمويل الأول إلى نسبة الربح المقطوعة لفترة التمويل الجديد.

الإجراء الثاني: بعض البنوك الإسلامية اليمنية تعاملت مع العميل الذي تأخر في سداد أقساط تمويل مرابحة وفقاً لما يلي:

- قامت بدراسة حجم التأخر في السداد الذي حدث في التمويل الأول وقدرت حجم خسارتها.
- قامت بتعويض خسارة الفرصة البديلة الناتجة عن التأخر في سداد التمويل الأول من خلال توزيع تلك الخسارة على عدد من التمويلات التالية له وذلك بإضافة جزء من خسارتها في التمويل الأول إلى التمويل التالي، وجزء آخر إلى التمويل الذي يليه، وهكذا على عدد من التمويلات حسب حجم الخسارة.

الإجراء الثالث: أحد البنوك الإسلامية اليمنية تعاملت مع العميل الذي تأخر في سداد أقساط تمويل مرابحة وفقاً لما يلي: قامت باحتساب شرط جزائي آلي ينفذ شهرياً كنسبة من قيمة القسط المتأخر، ويتزايد هذا الشرط

الجزائي شهرياً كلما استمر العميل بالتأخر في سداد القسط حتى يتم السداد، وتم برمجة النظام على حسمه أولاً.

تقييم الإجراءين الأول والثاني: البنوك الإسلامية اليمنية التي نفذت الإجراء الأول أو الإجراء الثاني وعلى الرغم من أنها التزمت بالضوابط الشرعية إلا أنها فشلت فشلاً ذريعاً ولم تستطع تعويض خسارتها الناتجة عن تأخر عملائها في التمويل السابق، كونها إما خسرت بعض عملائها عند إصرارها على تنفيذ الإجراء، أو تحملت الخسارة لوحدها عند تنازلها عن تنفيذ الإجراء.

تقييم الإجراء الثالث: البنك الإسلامي الذي اتخذ قراراً باحتساب شرط جزائي آلي على القسط المتأخر، ارتكب مخالفة شرعية واضحة، من خلال قيامه باحتساب زيادة على المديونية المستحقة بذمة العميل، وهو ما يخالف بوضوح المعيار الشرعي رقم (٣) الخاص بالعميل المماطل.

من خلال الفحص والتدقيق في ملفات بعض عملاء هذا البنك تبين لنا بأن معظم العملاء امتنعوا عن سداد أصل المديونية التي بذمتهم بسبب الشرط الجزائي، مما نتج عنه ارتفاع حجم المديونيات المستحقة غير المسددة وارتفاع حجم المخصصات المحتسبة عليها، ونسبة رصيد المخصصات إلى رصيد المرابحات فاقت كل التوقعات وتعتبر أكبر نسبة بين البنوك الإسلامية اليمنية.

الشروط الواجب توفرها في أي بديل مقترح لحل مشكلة التأخر في السداد:

من خلال الاستبيان الذي قمت بتوزيعه على بعض عملاء البنوك الإسلامية لمعرفة الشروط التي يمكن أن تكون مقبولة من قبل العملاء في البديل المقترح لحل مشكلة التأخر في السداد. يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. أن ينسجم ويتوافق مع الضوابط الشرعية المعمول بها في المعاملات المالية الإسلامية.

٢. أن تكون الزيادة في نسبة الربح المحتسبة على التمويل بسيطة نسبياً، ويتم احتسابها على جميع العملاء.

٣. أن يتضمن البديل المقترح لحل المشكلة حافزاً مشجعاً لعملاء البنوك الإسلامية على الانتظام في السداد، مثل حسم يمنح للعملاء المنتظمين في السداد.

وقد أضفت على هذه الشروط شرطاً رابعاً لضمان نجاح البديل المقترح عند تنفيذه وهو:

٤. أن يحقق هذا البديل هدف الربحية المنشود بكفاءة عالية ويعوض البنك عن خسارة الفرصة البديلة الناتجة عن تأخر بعض العملاء في سداد أقساط تمويلات المرابحة التعويض العادل، دون الحاجة إلى اللجوء إلى التعويض المحرم شرعاً.

وجميع هذه الشروط الأربعة متوفرة في البديل المقرح في هذه الدراسة والذي أسميته "حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية".

حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية

هو عبارة عن منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تقوم بها إدارة التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية تنتهي بمنح العميل المنتظم في سداد أقساط تمويلات المرابحة حسماً وفقاً لضوابط معينة، لتحقيق هدف الربحية المستهدف سنوياً من الاستثمار الداخلي بكفاءة عالية.

الهدف الرئيسي منه:

يهدف حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية إلى مساعدة تلك البنوك على تحقيق هدف الربحية المخطط له من عملية التمويل والاستثمار الداخلي والمتمثل في نسبة عائد الاستثمار الداخلي السنوي المخطط لها ضمن خطة الاستثمار الداخلي السنوية بكفاءة عالية.

كما أن حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية يحقق عدد من الاهداف الأخرى عند تنفيذه وهي في مجملها تحقق إسلامية البنك، كما تحقق العدالة والإنصاف بين الطرفين المتعاقدين.

الأسس التي تقوم عليها فكرة حسم هلل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية، وشرح تفاصيلها:

تقوم فكرة حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية على ثلاثة أسس رئيسية. وهي:

١. تحديد نسبة عائد الاستثمار الداخلي المستهدفة سنوياً من قبل المسئولين عن التمويل والاستثمار في البنك، وهم إدارة التمويل والاستثمار في البنك والمستويات الإدارية الأعلى في الإدارة التنفيذية بالبنك.

٢. إضافة نسبة ضئيلة من نسبة عائد الاستثمار الداخلي المستهدفة سنوياً إلى نسبة الربح المقطوعة لأي تمويل مرابحة يتم منحه، وذلك مقابل الحسم الذي سيتم منحه للعملاء المنتظمين في السداد، وهذه الإضافة يتم تنفيذها على جميع عملاء البنك بدون استثناء.

٣. منح العميل المنتظم في السداد حسماً من ثمن البيع وفقاً لضوابط وآلية واضحة ومحدّدة.

- يتضمن حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية مقترحاً بأن تكون نسبة الربح المضاف إلى نسبة الربح المقطوعة (الأساس الثاني أعلاه) هي (١.٥٪) من نسبة عائد الاستثمار الداخلي المستهدفة سنوياً عن كل شهر، وتحديد هذه النسبة لتكون هي النسبة المضافة إلى الربح المعتاد، مقابل الحسم المخطط منحه للعميل المنتظم. هذه النسبة مجرد مقترح (لكنه مدروس)، ومع ذلك بالإمكان تخفيضها لتصبح مثلاً (١٪) أو

(٠.٥٠٪) من نسبة عائد الاستثمار الداخلي المستهدف سنوياً (نسبة الربح العامة المستهدفة سنوياً).. وتحديد هذه النسبة مرتبط بدرجة المخاطر واحتمالات التأخر في سداد الأقساط وكفاءة الضمانات المحفوظة لدى البنك وسرعة قابليتها للتسييل.

- لتنفيذ حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية لابد من القيام بعملية مهمة للغاية وهي عملية تقييم أداء العميل في سداد جميع أقساط تمويل المرابحة بمجرد انتهاء العميل من سداد آخر قسط في تمويل المرابحة.
- مخرجات عملية تقييم أداء العميل في سداد أقساط تمويل مرابحة معين:

١. تحديد عدد أيام التأخر في السداد (إذا كان العميل قد تأخر في السداد)، وبالتالي تحديد القيمة الإجمالية لخسارة الفرصة البديلة الناتجة عن تأخر العميل في السداد (سبق توضيح طريقة احتسابها).

٢. تحديد ما إذا كان العميل يستحق حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية أم لا، من خلال توفر الشرطين التاليين: الأول: أن تكون أطول فترة تأخر في سداد أقساط تمويل المرابحة أقل من ثلاثون يوماً. الثاني: أن تكون القيمة الإجمالية لخسارة الفرصة البديلة الناتجة عن تأخر العميل في سداد أقساط تمويل المرابحة أقل من قيمة الربح المضاف مقابل الحسم.

٣. تحديد قيمة الحسم المستحق للعميل وفقاً لضوابط عملية تقييم السداد وتحديد قيمة الحسم (الضوابط الخاصة والعامة).

جدول الضوابط الخاصة لعملية تقييم السداد وتحديد قيمة الحسم المستحق للعميل المنتظم

رقم الحالة	الحالة	فترة التأخر في السداد	نسبة الحسم المستحق من الربح المضاف
1	سدّد العميل جميع الأقساط في مواعيد استحقاقها بدون أي تأخير	لايوجد	%100
2	سدّد العميل القسط خلال الأسبوع الأول من تاريخ استحقاق القسط	تأخير من ١-٧ أيام	%75
3	سدّد العميل القسط خلال الأسبوع الثاني من تاريخ استحقاق القسط	تأخير من ٨-١٤ يوماً	%50
4	سدّد العميل القسط خلال الأسبوع الثالث من تاريخ استحقاق القسط	تأخير من ١٥-٢١ يوماً	%25
5	سدّد العميل القسط خلال الأسبوع الرابع من تاريخ استحقاق القسط	تأخير من ٢٢-٣٠ يوماً	%5
6	سدّد العميل القسط بعد مرور ثلاثون يوماً فأكثر من تاريخ استحقاق القسط	تأخير من ٣٠ يوماً فأكثر	لا يستحق أي حسم

علماً بأن :

قيمة الحسم المستحق للعميل	=	النسبة المقابلة لأطول فترة تأخير في سداد أي قسط من أقساط تمويل المرابحة وفقاً لجدول الضوابط الخاصة لعملية تقييم السداد بعد تعويض البنك عن خسارة الفرصة البديلة الناتجة عن تأخر العميل في السداد.

ملخص الضوابط العامة لعملية تقييم السداد وتحديد قيمة الحسم المستحق للعميل المنتظم :

١ . نسبة الحسم المستحقة للعميل تساوي النسبة المقابلة لأطول فترة تأخير في سداد أي قسط من أقساط تمويل المرابحة (وفقاً لجدول الضوابط الخاصة لعملية تقييم السداد وتحديد قيمة الحسم المستحق للعميل المنتظم) وذلك بعد تعويض البنك عن خسارة الفرصة البديلة الناتجة عن التأخر في السداد .

٢ . الحد الأعلى لحسم هلّل المتاح منحه لأي عميل في أي تمويل مرابحة يساوي كامل قيمة الربح المضاف مقابل الحسم في تمويل المرابحة، ولا يتم منح الحد الأعلى لحسم هلّل لعميل معينّ في تمويل مرابحة معينّ إلا في حالة واحدة فقط هي عندما يسدد العميل جميع أقساط تمويل المرابحة في مواعيد استحقاقها بدون أية تأخير (فئة العملاء الممتازين) .

٣ . الحد الأعلى من التعويض الذي يمكن أن يحصل عليه البنك من قيمة الربح المضاف، لتغطية خسارة الفرصة البديلة الناتجة عن تأخر عميل معين في تمويل مرابحة معين، هو قيمة الربح المضاف بالكامل فقط، حتى لو كانت القيمة الإجمالية لخسارة الفرصة البديلة أكبر من قيمة الربح المضاف .

التعديلات الضرورية الواجب تنفيذها في إجراءات تمويل بيع المرابحة للآمر بالشراء وفقاً لأسس فكرة حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية :

لتنفيذ حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية لابد من إجراء بعض التعديلات في إجراءات بيع المرابحة للآمر بالشراء وفقاً لأسس فكرة حسم هلّل . ويمكن تلخيص تلك التعديلات فيما يلي :

١ . تعديل نافذة إدخال البيانات الأساسية لتمويل المرابحة في النظام الآلي للاستثمار : ويتم ذلك من خلال تقسيم خانة أرباح تمويل المرابحة إلى خانتين الأولى : خانة الأرباح المعتادة، والثانية : خانة الأرباح المضافة .

٢ . تعديل المعالجة المحاسبية لمنح تمويل مرابحة لعميل في البنك : إن التعديل في المعالجة المحاسبية لمنح تمويل مرابحة لعميل وفقاً لمتطلبات حسم هلّل، يتم فقط فيما يخص قيود الإيرادات والهدف منه تنظيم الأرباح، بحيث يتم توجيه الأرباح المعتادة إلى حساباتها المعروفة وتوجيه الأرباح المضافة إلى الحسابات الجديدة الخاصة بها، لتسهيل عمليات المعالجة المحاسبية لمنح الحسم وتعويض البنك عن خسارة الفرصة البديلة، حيث يتضمن

التعديل في المعالجة المحاسبية فتح حسابين هما: حساب: إيرادات حسم هلّل للسداد المنتظم (حساب عملاء). وحساب: إيرادات حسم هلّل للسداد المنتظم (حساب عام).

٣. تعديل عقد بيع المرابحة للآمر بالشراء. ويمكن تلخيص التعديلات كما يلي: إضافة جدول يوضح قيمة أقساط المرابحة وتواريخ استحقاقها. وإضافة بند يؤكد إلتزام البنك بمنح العميل المنتظم في السداد حسماً من ثمن البيع. وحذف أي بند يعطي البنك الحق في الحصول على أي تعويض تحت أي مسمى على القسط المتأخر في السداد. مع مراعاة أن بعض البنوك الاسلامية اليمنية لا تحتاج إلى تنفيذ بعض هذه التعديلات كونها موجودة بالفعل في عقود المرابحة المستخدمة لديها .

٤. إقرار عملية تقييم السداد كإجراء أساسي ضمن إجراءات بيع المرابحة للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية: من الضروري إقرار عملية تقييم السداد كإجراء أساسي ضمن إجراءات بيع المرابحة للآمر بالشراء كونها تمثل أهم إجراء لمعرفة ما إذا كنا قد نجحنا أم أخفقنا في تحقيق أهدافنا من خلال تنفيذ حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية.

الآثار الإيجابية لتنفيذ حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية على موارد البنوك الإسلامية:

تم إعداد خطة الاستثمار الداخلي لأحد البنوك الإسلامية في ثلاث حالات كما يلي:

الحالة الأولى: الوضع المثالي: وهو عندما يتم تنفيذ عملية الاستثمار الداخلي بدون أي مديونيات متأخرة أو متعثرة، ويعتبر هذا هدف البنوك الإسلامية.

الحالة الثانية: الوضع الحقيقي أو الواقعي: وافترضنا أن (٢٠٪) من رصيد الاستثمار يمثل ديون متأخرة، والباقي ديون منتظمة، وتبين لنا أن البنك يفشل في تحقيق نسبة عائد الاستثمار المستهدفة.

الحالة الثالثة: الوضع المتوقع في ظل تنفيذ حسم هلّل للسداد المنتظم في البنوك الإسلامية، حيث تم اسقاط التعديلات اللازمة وفقاً لمتطلبات حسم هلّل على نموذج الوضع الواقعي، وكان النتائج إيجابية للغاية، حيث أن الموارد الجديدة التي يضيفها حسم هلّل عوضت البنك عن الخسائر الناتجة عن تأخر بعض عملاء البنك في السداد، واستطاع البنك تحقيق نسبة العائد كما خطط لها وبكفاءة عالية.